



التقرير السنوي الثامن عشر

2022م



التقرير السنوي الثامن عشر 2022م



تعتبر المجموعة ذات طبيعة طوعية وتعاونية مستقلة عن أي هيئة أو منظمة دولية أخرى، تأسست بالاتفاق بين حكومات أعضائها، ولم تنشأ بناءً على معاهدة دولية، وهي التي تحدد عملها ونظمها وقواعدها وإجراءاتها، وتتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى وخصوصاً مجموعة العمل المالي لتحقيق أهدافها.

لمزيد من المعلومات حول مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيارة الموقع الإلكتروني:

<http://www.menafatf.org/>

© 2022 مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز القيام بنشر هذا المستند أو إعادة إصداره أو ترجمته، كلياً أو جزئياً دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص.ب: 10881، المنامة – مملكة البحرين (فاكس: +97317530627، عنوان البريد الإلكتروني: info@menafatf.org).

فهرس المحتويات

5	كلمة رئيس المجموعة
8	كلمة السكرتير التنفيذي
10	القسم الأول: نظرة عامة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
10	نظرة عن المجموعة وأهدافها
11	الهيكل العام للمجموعة
11	الدول الأعضاء والمراقبون بالمجموعة
14	القسم الثاني: التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي
14	أولاً: الاجتماعات العامة للمجموعة واجتماعات فرق العمل المصاحبة لها خلال العام 2022م
18	ثانياً: التنسيق والتعاون مع مجموعة العمل المالي والجهات الإقليمية والدولية الأخرى خلال العام 2022م:
	القسم الثالث: بناء وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح في منطقة الشرق الأوسط وشمال
21	أفريقيا
21	أولاً: في مجالات التقييم المتبادل:
24	ثانياً: في مجالات التطبيقات والمساعدات الفنية والتدريب:
27	القسم الرابع: تطوير السياسات
28	القسم الخامس: القوائم المالية والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 13 ديسمبر 2022م



كلمة سعادة رئيس المجموعة

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي في البدء أن أرحب بحضراتكم في فاتحة التقرير السنوي الثامن عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2022م، متمنياً من الله تعالى أن تكونوا جميعاً في أفضل حال وأتمّ عافية. كذلك لا يفوتني أن أتقدم بالشكر للدول الأعضاء في المجموعة على ثقتها الغالية في قيادة المملكة المغربية للمجموعة للعام 2022م، والذي واصلت فيه المملكة المغربية مسيرة تطوير مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن منطلق العمل التراكمي المستمر، الذي يستجيب لرؤية استراتيجية واضحة تحقيقاً للفعالية وصوناً للموارد، قامت المملكة المغربية بمواصلة نهج الرؤساء السابقين للمجموعة لا سيما خلال العامين الماضيين التي قادت فيها جمهورية مصر العربية دفة الرئاسة في ظل تحديات جسيمة أمام المجموعة، وكان للمملكة المغربية شرف مصاحبتهما باقتدار في منصب نائب الرئيس.

ومن أجل تثبيت دعائم المجموعة على طريق التطوير المستمر، فإن المملكة المغربية وضعت في أعلى سلم أولوياتها في رئاسة المجموعة خلال العام 2022م، الحفاظ على نتائج خطة العمل التي نفذتها المجموعة مع مجموعة العمل المالي، وتثبيت أسس الحوكمة وتعزيزها في المجموعة باعتبارها رافعة لتحقيق النجاعة، وذلك من خلال اتخاذ العديد من التدابير بالتنسيق مع السكرتارية، وعملت المملكة على تنفيذ هذا المحور من خلال عدد من التدابير مثل اقتراح دعم الموارد البشرية لدى السكرتارية مع وضع مسار مهني للموظفين يوفر لهم التدريب المتواصل. من جانب آخر جعلت المملكة المغربية من أولويات رئاستها للمجموعة إعادة النظر في تشكيل اللجنة الاستشارية للمجموعة لضمان انسياب الخطط الاستراتيجية وخطط العمل بطريقة سلسة، وقد وافق الاجتماع العام 35 المنعقد بالرباط بالمملكة المغربية شهر نوفمبر 2022 على هذا المقترح بإضافة الرئيس المنتهية ولايته إلى عضوية اللجنة الاستشارية، وعلاقة بتعبئة وتدبير موارد المجموعة، فقد تم بدل جهود بهذا الخصوص متابعة مساهمات الدول في ميزانية المجموعة حيث تم تفعيل الآلية المعتمدة من طرف الاجتماع 34 الذي ترأسته المملكة المغربية والمتمثلة في اتخاذ إجراءات تدريجية في حق الدول المتأخرة في أداء التزاماتها المالية في ميزانية المجموعة.

أيضاً أفردت المملكة حيز خاص للعلاقة مع الشركاء الدوليين والإقليميين والمجموعات النظيرة من خلال مقترح وضع سياسة تواصلية تدعم بشكل فعال أهداف الخطة الاستراتيجية للمجموعة، كما عملت المملكة في هذا السياق على تعزيز دور المجموعة في مختلف الأنشطة والفعاليات الدولية التي ينظمها شركاء المجموعة في إطار العمل المشترك للمساهمة في الجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، وتم إيلاء هذه المشاركات أهمية قصوى والتركيز على الفعاليات التي تؤطرها بعض الجهات مثل مجموعة العمل المالي ومجموعة إيجمونت لوحدة المعلومات المالي وغيرهم من الشركاء الدوليين. وذلك عملاً بتوصيات الرباط لسنة 2018م، والتي اعتمدها المجموعة على هامش ورشة التطبيقات التي استضافتها المملكة في العام 2018م، والتي تحث على مد قنوات التواصل والتنسيق مع المجموعات الإقليمية النظيرة، تعزيز الشراكة مع المراقبين وتشجيع الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في المشاريع ذات الصلة.

على صعيد متصل، وعملا بالمبادئ التي جاءت بها مذكرة التفاهم في فقرة التمهيد والتي نصت على أنه ينبغي على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العمل بصورة مشتركة من أجل الالتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بهدف إنشاء نظام فعال يتعين على الدول تنفيذه كما جعلت مذكرة التفاهم من أهداف المجموعة "العمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، وتبادل الخبرات في شأنها وتطوير الحلول للتعامل معها" فقد أولت رئاسة الملكة المغربية للمجموعة أهمية بالغة للمقترح الوارد في أولويات رئاستها للمجموعة والمتعلق بإنجاز تقييم إقليمي للمخاطر على مستوى المنطقة، من أجل تفعيل المقاربة القائمة على المخاطر على مستوى المجموعة من خلال رصد المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمنطقة ووضع خارطة لها، وتوجيه سياسات وخطط عمل المجموعة لتخفيف هذه المخاطر. وفي هذا الإطار جاء تنظيم ورشة عمل مخصصة لموضوع التقييم الإقليمي للمخاطر بالتعاون بين المملكة المغربية ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمجموعة، وذلك على هامش الاجتماع العام 35 للمجموعة الذي استضافته المملكة المغربية يومي 24 و25 نونبر 2022.

ويأتي انطلاق هذا المشروع المُهيكل لتعزيز دور المجموعة ضمن جهود المنتظم الدولي بتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح وهذا ستكون المجموعة واحدة من المجموعات القليلة التي باشرت التقييم الإقليمي للمخاطر لتساهم بذلك في الرؤية الاستراتيجية للشبكة العالمية والتي نصت على: "تعمل المجموعات الإقليمية النظيرة على فهم المخاطر الإقليمية والتحديات والاحتياجات التشغيلية والمساهمة بشكل استباقي بوجهات النظر هذه في عمليات مجموعة العمل المالي.."

وانسجاما مع خطة عمل المجموعة وخطط فرق العمل وضعت رئاسة الملكة المغربية أولويات موضوعاتية في إطار مواكبة المستجدات الإقليمية والدولية. وهكذا حظيت بعض الموضوعات بأهمية خاصة وذلك مثل دراسة موضوع الأصول الافتراضية وتطبيق متطلبات التوصية 15 من توصيات مجموعة العمل المالي، كما صادق الاجتماع العام على مقترح فريق المساعدات الفنية والتطبيقات القاضي بتنزيل أولوية الرئاسة الخاصة بتحديث دراسة الوقف التي قامت بها المجموعة في العام 2015م، وتعزيز التعاون بين وحدات المعلومات المالية بالمجموعة والجهات المكلفة بمكافحة الفساد، بالإضافة إلى العديد من الموضوعات الأخرى.

وفي جانب آخر، يواجه المجتمع الدولي تحديات كبيرة في مكافحة تنامي جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في الوقت الذي تتخذ فيه هذه الجرائم أشكالاً جديدة تحاول من خلالها التغلب والتحايل على الأساليب والوسائل المستخدمة في مكافحة أنماط الجريمة المنظمة، الأمر الذي أصبح يحتم على المجموعة العمل المتواصل على حث الدول الأعضاء ومساعدتها في رفع مستوى التزامها بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحديث المنظومة التشريعية والقانونية لديها، وزيادة التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي. ومن أجل هذه المقترضات وضعت الرئاسة ضمن أولوياتها موضوع تحسين عمليتي التقييم المتبادل والمتابعة اللاحقة لها وزيادة جودة التقارير الصادرة عنهما، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لشهر أكتوبر 2022 قام باعتماد تقرير المتابعة الأول حول خطة زيادة فاعلية مجموعة المينافاتف وأظهر هذا التقرير تقدما ايجابيا وهكذا دع الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي مجموعة المينافاتف لتعزيز استعداد الدول لعملية التقييم المتبادل ودعم خبرة السكرتارية ووعمها بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تم استعراض التقرير وتوصيات مجموعة العمل المالي في الاجتماع العام الخامس والثلاثون الذي عقد بمدينة الرباط بالمملكة المغربية شهر نوفمبر 2022.

وهكذا فإن سنة 2022 تميزت بحشد موارد المجموعة لإنجاح عمليات التقييم المتبادل الذي تم البدء فيها، بصفة استثنائية، بالنسبة لعدد من الدول (لبنان، فلسطين، الجزائر، قطر، السودان، العراق) بالإضافة إلى مواصلة عملية متابعة تسع دول سبق تقييمها، منها دولتان في إطار الجولة الأولى.

ورغم هذه التحديات فإن المجموعة، لم تتوان في مواصلة جهودها واتخاذ التدابير اللازمة لإنجاح عمليات التقييم والمتابعة مع احترام الجدول الزمني المحدد، وكذا توفير دورتين تكوينيتين خلال سنة 2022 حول المعايير الدولية ودورتيين لتكوين المقيمين. بالإضافة إلى تحسين جودة واتساق التقارير وترجمتها الذي استلزم اللجوء لخدمات خبراء ومترجمين خارجيين ومكتب ترجمة للقيام بالمراجعة. أيضا فقد حرصت الرئاسة على عقد لقاءات رفيعة المستوى مع الدول المقبلة على عملية التقييم لمواكبتها للاستعداد وتسهيل عملية التقييم.

كما تم تطبيق عدة إجراءات في هذا الصدد مثل تعزيز دور المجموعة في دعم الدول الخاضعة للتقييم ومرافقتها في مشوار الخروج من عملية المتابعة، ووضع سياسة لتوفير المقيمين ومقترح تجمع لخبراء التقييم. في نفس المجال عرفت سنة 2022 فتح ورش مراجعة وتحديث إجراءات المجموعة لعمليات التقييم المتبادل والمتابعة وهو ما تطلب عقد فريق التقييم المتبادل للاجتماع خاص للتداول في هذا الموضوع وتم عرض ومناقشة مشروع تحديث الإجراءات على الاجتماع العام 35 للمجموعة الذي عقد بمدينة الرباط بالمملكة المغربية شهر نونبر 2022.

وهكذا فإن المجموعة تلتزم بدورها في التأكيد على التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، والقيام بعمليات التقييم المتبادل للجولة الثانية التي قطعت فيها المجموعة مراحل مهمة والمجموعة سائرة بعزم وتصميم على إكمال هذه الجولة بنجاح والاستفادة من الدروس التي يمكن استنباطها من هذه العملية تمهيداً للجولة القادمة.

ختاماً فإن المملكة المغربية، قد وضعت بصمتها كما هو الحال بالنسبة لرئاسة الجمهورية المصرية التي سبقتها، في عمل المجموعة وساهمت في مسار تجويد أداء وفعالية المجموعة. ولنا اليقين أن الجمهورية الموريتانية ومن يلها من الرؤساء اللاحقين للمجموعة سيواصلون نفس المساعي بنجاح.

ودمتم في حفظ الله سالمين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

د. جواهر النفيسي

رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
رئيس الهيئة الوطنية للمعلومات المالية بالمملكة المغربية.



كلمة سعادة السكرتير التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين
الأخوة والأخوات الفضلاء، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، أما بعد

يسعدني أن أطل على حضراتكم في مستهل التقرير السنوي الثامن عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أشكر بصفة خاصة رئاسة المجموعة ممثلة بمعالي د. جوهر النفيسي - رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، رئيس الهيئة الوطنية للمعلومات المالية بالمملكة المغربية، على الدعم المتواصل.

شهد العام 2022م نشاط محمود على صعيد عمل المجموعة، خاصة في مجال تبادل الخبرات والتعاون مع الدول والجهات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح، وذلك من خلال المشاركة في الاجتماعات والفعاليات المختلفة. وفي إطار العلاقة مع مجموعة العمل المالي شاركت المجموعة في عدد من الفعاليات المشتركة معها، شملت حضور الاجتماعات العامة واجتماعات فرق العمل لها خلال العام 2022م.

وفي مجالات التقييم المتبادل، فقد بدأت المجموعة بالعديد من عمليات التقييم المتبادل للدول الأعضاء بالمجموعة وهي كل من جمهورية السودان، دولة فلسطين، دولة قطر، الجمهورية اللبنانية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية العراق كذلك قامت المجموعة بعقد عدد من الدورات التدريبية في مجال إعداد الدول الخاضعة للتقييم، لتعريف الجهات المعنية بعملية التقييم المتبادل للدول التي ستخضع لعملية التقييم المتبادل.

أما في مجال المساعدات الفنية والتطبيقات، فقد اجتمعت سكرتارية المجموعة في تقديم باقة متنوعة منها في المجالات ذات الصلة، شملت تنفيذ عدد من البرامج التدريبية ضمن الخطة التدريبية للمجموعة لعام 2022م، وذلك بالتنسيق مع الجهات المانحة والمنظمات ذات العلاقة، حيث تناولت عدد من الموضوعات الهامة مثل «قنوات استرداد الأصول»، و«مكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل»، و«التحليل الاستراتيجي»، و«النهج القائم على المخاطر» وغيرها من الموضوعات التي يمكن الاطلاع عليها بصورة مفصلة في القسم الثالث من هذا التقرير.

في سياق آخر، سعت سكرتارية المجموعة لتحديد وتوفير احتياجات الدول الأعضاء من المساعدات الفنية خلال العام 2022م، وذلك عبر المصفوفة المعتمدة في هذا الشأن بعد تحديثها بواسطة 11 دولة من الدول الأعضاء. وقد أعربت العديد من الجهات المانحة ومزودي برامج الدعم الفني عن دعم ومساعدة سكرتارية المجموعة على استيفاء احتياجات الدول الأعضاء من المساعدات الفنية والتدريب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح، كما تواصل غيرها من الجهات التشاور مع سكرتارية المجموعة لاستيفاء متطلبات أخرى سيتم التنسيق في شأنها وتنفيذها فور الوصول لاتفاق مع الدول الراغبة في الحصول على برامج المساعدات الفنية.

وفي مجال الدراسات والتطبيقات، اعتمدت المجموعة خلال العام 2022م، تقرير التطبيقات حول "استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في أنشطة تمويل الإرهاب"، كما تبنت المجموعة تنفيذ مشروع تطبيقات جديد حول "مكافحة غسل الأموال عبر الشخصيات

الاعتبارية والترتيبات القانونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، فضلاً عن تحديث دراسة الوقف التي صدرت عن المجموعة سابقاً.

وفي جانب آخر، نظمت المجموعة الاجتماع العام الرابع والثلاثين في مايو 2022م، والاجتماع العام الخامس والثلاثين في نوفمبر 2022م، كما شهد تنظيم هذه الاجتماعات عدد من فرق العمل المصاحبة لها، كما تخللتها العديد من الفعاليات والعروض التقديمية. وفي الختام، أرجو أن نكون قد وفقنا في عكس بعض الجهود والإنجازات التي حققتها المجموعة خلال العام 2022م، وأن ينال محتوى هذا التقرير رضاكم، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى جميع زملائي العاملين في السكرتارية على جهودهم ولجميع الدول الأعضاء والمراقبين على دعمهم وتعاونهم المستمر، مع تمنياتي للجميع كل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سليمان بن رشيد الجبرين

السكرتير التنفيذي لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

القسم الأول: نظرة عامة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نظرة عن المجموعة وأهدافها

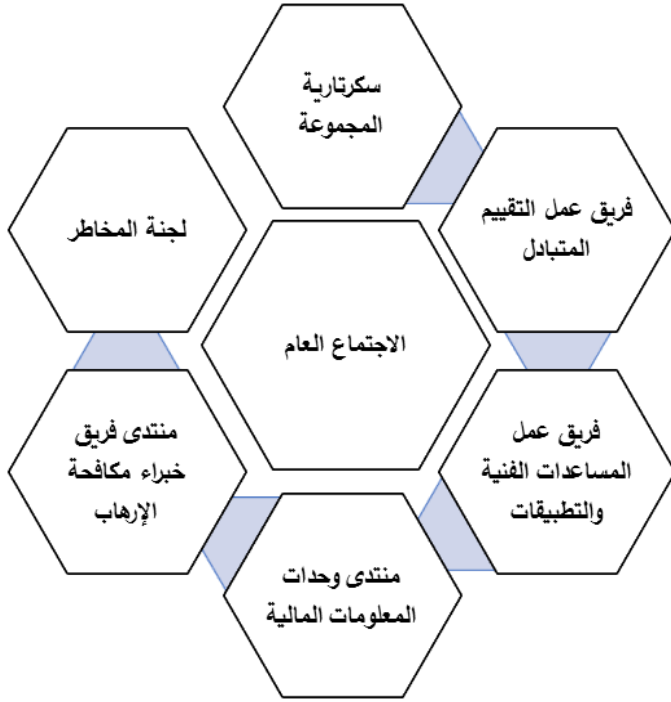
نظراً للتأثيرات السلبية الجسيمة لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب على استقرار النظام المالي والاقتصادي لأي دولة أو منطقة في العالم، فقد طرحت في العام 2003م، فكرة إنشاء مجموعة إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب على غرار مجموعة العمل المالي (FATF). وفي 30 نوفمبر 2004م، في مدينة المنامة عاصمة مملكة البحرين، قررت حكومات أربع عشرة دولة عربية في اجتماع وزاري إنشاء تلك المجموعة وسميت "مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (MENAFATF)، بهدف السعي وبشكل مستمر على تطبيق ونشر السياسات والمعايير الدولية ذات العلاقة وتعزيز الالتزام بها بشكل فعال، خاصة التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد انضمت إلى المجموعة بعد ذلك خمس دول أخرى. ووقعت جميع الدول الأعضاء على مذكرة تفاهم تمثل إنجازاً تاريخياً للدول العربية، كونها تدل على مدى جدتها في التصدي للمخاطر الناجمة عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتحتضن مملكة البحرين مقر سكرتارية المجموعة التي باشرت عملها منذ إنشائها، حيث وفرت لها مملكة البحرين كافة الإمكانيات اللازمة لذلك، وتأكيداً على أهمية الدور المناط بالمجموعة فقد تم التوقيع على اتفاقية المقر بين حكومة مملكة البحرين والمجموعة وأقرها مجلسي الشورى والنواب، ثم أصدر جلاله الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، القانون رقم (5) لسنة 2009م بالتصديق على الاتفاقية بتاريخ 26 مارس 2009م ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2 أبريل 2009م.

أهداف المجموعة

- تبني وتنفيذ التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.
- تنفيذ معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- التعاون فيما بينها لتعزيز الالتزام بهذه المعايير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بها دولياً.
- العمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، وتبادل الخبرات في شأنها وتطوير الحلول للتعامل معها.
- اتخاذ تدابير في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفاعلية وبما لا يتعارض مع القيم الثقافية للدول الأعضاء وأطرها الدستورية ونظمها القانونية.

الهيكل العام للمجموعة



الاجتماع العام هو الجهاز المسؤول عن اتخاذ القرارات في المجموعة. ويتألف الاجتماع العام من ممثلين من الدول الأعضاء من ذوي الخبرة في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعتبر السكرتارية مسؤولة عن تنفيذ الوظائف الفنية والإدارية للقيام بأعمال المجموعة مثل تنسيق عمليات التقييم المتبادل والتعاون مع الجهات الدولية والنظيرة خاصة مجموعة العمل المالي ومهام أخرى وفق ما يقرره الاجتماع العام. وقد تم تشكيل فريق عمل التقييم المتبادل في المجموعة بهدف إعداد وتنظيم برنامج التقييم المتبادل للدول الأعضاء وإعداد الإجراءات والعمل على تأهيل وتدريب المقيمين ومتابعة التطورات الدولية في هذا المجال.

كما تم تشكيل فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات ليتولى تنفيذ برامج ومشاريع التطبيقات، وتحديد احتياجات الدول الأعضاء من المساعدات الفنية والتدريب والتنسيق في شأن توفيرها، ومتابعة آخر التطورات العالمية للاستفادة منها في تحسين نظم مكافحة المنطقة.

أما بالنسبة لمنتدى وحدات المعلومات المالية فيعتبر آلية وقناة اتصال بين وحدات المعلومات المالية بالدول الأعضاء ويهدف إلى زيادة التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات، وينعقد المنتدى على هامش الاجتماعات العامة للمجموعة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتتولى السكرتارية أعمال منسق المنتدى.

إضافة إلى ذلك، تم تشكيل منتدى لفريق خبراء مكافحة الإرهاب لمناقشة المسائل التشغيلية ورصد التطورات ودراسة الموضوعات ذات الصلة بشكل مستمر، وتقديم توصيات للاجتماع العام بشأنها، وينعقد المنتدى على هامش الاجتماعات العامة للمجموعة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتتولى السكرتارية أعمال منسق المنتدى.

وتم تشكيل لجنة المخاطر لتعمل تحت مظلة فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، وتختص بمناقشة موضوع التقييم الوطني للمخاطر وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات حوله. وتتاح عضوية اللجنة للخبراء في مجال تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح من جميع الدول الأعضاء والمراقبين ومجموعات العمل المالي الإقليمية من الخبراء الذين تتوفر فيهم المؤهلات العلمية والخبرات العملية في مجال التقييم الوطني للمخاطر، وتعد اللجنة لقاءاتها على هامش الاجتماعات العامة للمجموعة وكلما رأت اللجنة ذلك، وتتولى السكرتارية أعمال منسق اللجنة.

الدول الأعضاء والمراقبون بالمجموعة

تضم المجموعة في عضويتها حالياً 21 دولة عربية، إضافةً إلى 18 دولة ومنظمة دولية تشغل مقاعد مراقبين بالمجموعة، وهذا يعكس مدى الاهتمام بنشاطات وعمل المجموعة. بالإضافة إلى أن المجموعة تتمتع بصفة عضو مشارك لدى مجموعة العمل المالي (FATF) منذ

العام 2007م، وتشغل مقعد مراقب بصفة متبادلة لدى كل من: مجموعة إيجمونت لوحدة المعلومات المالية (EGMONT)، ومجموعة العمل المالي لآسيا والمحيط الهادئ (APG)، ومجموعة العمل الأور آسيوية (EAG).

فيما يلي أدناه قائمة بالدول الأعضاء والمراقبين في المجموعة:

الدول الأعضاء:

 الجمهورية التونسية	 مملكة البحرين	 الإمارات العربية المتحدة	 المملكة الأردنية الهاشمية
 جمهورية السودان	 المملكة العربية السعودية	 جمهورية جيبوتي	 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 سلطنة عُمان	 جمهورية العراق	 جمهورية الصومال الفيدرالية	 الجمهورية العربية السورية
 الجمهورية اللبنانية	 دولة الكويت	 دولة قطر	 دولة فلسطين
 الجمهورية الإسلامية الموريتانية	 المملكة المغربية	 جمهورية مصر العربية	 دولة ليبيا
			 الجمهورية اليمنية

المراقبون:

 <p>مملكة أسبانيا</p>	 <p>الولايات المتحدة الأمريكية</p>	 <p>المملكة المتحدة (بريطانيا وإيرلندا الشمالية)</p>	 <p>الجمهورية الفرنسية</p>
 <p>البنك الدولي</p>	 <p>صندوق النقد الدولي</p>	 <p>جمهورية ألمانيا الاتحادية</p>	 <p>أستراليا</p>
 <p>مجموعة آسيا والمحيط الهادي</p>	 <p>مجموعة إيجمونت</p>	 <p>مجموعة العمل المالي</p>	 <p>مجلس التعاون لدول الخليج العربية</p>
 <p>هيئة الأمم المتحدة</p>	 <p>مجموعة العمل الأورآسيوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب</p>	 <p>صندوق النقد العربي</p>	 <p>منظمة الجمارك العالمية</p>
		 <p>الجمهورية الروسية</p>	 <p>المفوضية الأوروبية</p>

- لمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على - الموقع الرسمي للمجموعة: www.menafatf.org.

القسم الثاني: التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي

يلعب التعاون الإقليمي والدولي دوراً هاماً في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، حيث تعمل المجموعة على تحقيق أهدافها من خلال الدور التنسيقي الذي تضطلع به في إطار التعاون بين الدول الأعضاء لتعزيز الالتزام بالمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بهذه المعايير دولياً، كذلك من خلال العمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح ذات الطبيعة الإقليمية، وتبادل الخبرات في شأنها وتطوير الحلول للتعامل معها، واستعراض آخر المستجدات والتطورات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، مما يساعد على نقل الخبرات والمعارف وتبادل التجارب، الذي من شأنه تعزيز الأدوات التشريعية والإجرائية لدى الدول وتحسين نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح فيها وتقوية هذه النظم.

وتعتبر الاجتماعات واللقاءات المشتركة وغيرها من أشكال التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي بين الأطراف ذات الصلة بمنظومة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجالات عملها، فرصة حقيقية لتحقيق التواصل على المستويين الإقليمي والدولي. وفي هذا الصعيد، عقدت المجموعة خلال العام 2022م، العديد من الاجتماعات الدورية واللقاءات المتبادلة، فيما يلي نستعرض أهم مخرجاتها وما دار فيها:

أولاً: الاجتماعات العامة للمجموعة واجتماعات فرق العمل المصاحبة لها خلال العام 2022م:

الاجتماع العام الرابع والثلاثون

عُقد الاجتماع الرابع والثلاثون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) على مدار يومين 24 و25 مايو 2022م، بمدينة المنامة، مملكة البحرين، برئاسة سعادة الدكتور/ جوهرة النفيسي - رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، رئيس الهيئة الوطنية للمعلومات المالية بالمملكة المغربية، وسعادة الدكتور/ محمد الأمين الذهبي - نائب رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، محافظ البنك المركزي الموريتاني وشهد الاجتماع حضور رؤساء الوفود، وخبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح من الدول الأعضاء، بالإضافة إلى خبراء من الدول المراقبين والجهات الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، وعلى رأسها مجموعة العمل المالي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومجموعة إيجمونت.

وشارك في أعمال الاجتماع العام عدد كبير من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الدول الاعضاء والمراقبين، حيث يعد فرصة حقيقية لتعزيز وتوحيد الجهود الإقليمية والدولية التي تقودها المجموعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح ولحماية الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المنطقة من مخاطر تلك الجرائم. حيث تم مناقشة عدد من الأمور المرتبطة بعمل المجموعة مثل الشؤون المالية والإدارية وما يتعلق بإدارة شأن المجموعة من المسائل ذات الصلة بعملها وعلاقتها مع الجهات النظيرة والشبيهة لا سيما مجموعة العمل المالي.

كما ناقش الاجتماع العام على مدار يومين عدداً من الموضوعات ذات العلاقة بعمليات التقييم المتبادل والمتابعة اللاحقة لها، حيث تمت مناقشة واعتماد تقرير المتابعة المعززة الثاني مع طلب إعادة تقييم بعض درجات الالتزام الفني للمملكة الأردنية الهاشمية، وتقارير المتابعة المعززة الثالثة مع طلب إعادة تقييم بعض درجات الالتزام الفني لكل من المملكة المغربية ومملكة البحرين، الى جانب تقرير المتابعة المعززة الثاني لدولة الإمارات العربية المتحدة وتقرير المتابعة المعززة الأول لجمهورية مصر العربية دون طلبات

إعادة تقييم الالتزام الفني لبعض التوصيات، وقد وضع تقرير كل دولة الجهود المتخذة في سبيل معالجة أوجه القصور من خلال تنفيذ الإجراءات الموصى بها الواردة في تقرير التقييم المتبادل. كما تم اعتماد الجدول الزمني لعملية المتابعة للجولة الأولى، والجدول الزمني لعملية المتابعة للجولة الثانية الى جانب مناقشة أوراق عمل أخرى ذات صلة بأعمال الفريق.

كما ناقش الاجتماع العام مجالات المساعدات الفنية والتدريب من ورش العمل والبرامج التدريبية حول موضوعات تتعلق بمجالات عمل المجموعة وخطة البرامج التدريبية والجلسات التعريفية لعام 2022م حيث اعتمد الاجتماع العام خطة البرامج التدريبية والجلسات التعريفية للمجموعة وحث الدول باستضافة الفعاليات المدرجة فيها وحث المراقبين على المشاركة في تنفيذها، كما استمع الاجتماع الى تحديث بخصوص مصفوفة المساعدات الفنية والتدريب وحث المانحين على استيفاء هذه الاحتياجات وأن تستمر الدول في تحديث المصفوفة. وكذلك تم الوقوف على العمل المشترك القائم لبعض الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، مثل مشروع التطبيقات الذي يجري تنفيذه حالياً بشأن استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في أنشطة تمويل الإرهاب وتبادل الخبرات في شأنها وتطوير الحلول للتعامل معها، ونشر الوعي بمخاطر تمويل الإرهاب، واستمع الاجتماع الى تقرير حول تقدم سير العمل في المشروع وحث الدول على المشاركة بفعالية في المشروع من خلال الرد على استبيان طلب المعلومات وتوفير المزيد من المعلومات والحالات العملية.

كما تناول الاجتماع العام تقارير عدد من فرق العمل التابعة للمجموعة شملت لجنة المخاطر، ومنتدى وحدات المعلومات المالية واستعرض أهم أعمالها من خلال تقارير الرؤساء التي عرضت على الاجتماع بواسطة رؤساء هذه الفرق.

الاجتماع التاسع والثلاثون لفريق عمل التقييم المتبادل

عقد الاجتماع التاسع والثلاثون لفريق عمل التقييم المتبادل على هامش الاجتماع العام الرابع والثلاثون خلال الفترة من 15-16 مايو 2022م، حيث ناقش الفريق عدداً من الموضوعات الهامة، شملت تقارير عملية المتابعة المعززة الثالث للمملكة المغربية والثاني للمملكة الأردنية الهاشمية والثالث لمملكة البحرين (التي تضمنت طلب إعادة تقييم درجات الالتزام الفني). كما تم اعتماد الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية، والجدول الزمني لعملية المتابعة في إطار الجولة الأولى والثانية. كما تم عرض آخر التطورات والمستجدات في المعايير الدولية، ومنهجية تقييم الالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومناقشة تحديث إجراءات المجموعة لعمليات التقييم المتبادل والمتابعة، وتوفير الخبراء من المقيمين والمراجعين لعمليات التقييم المتبادل وعمليات المتابعة. كما تم عرض تحديث عن عمليات التقييم المتبادل القائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية اللبنانية ودولة فلسطين ودولة قطر وجمهورية السودان وجمهورية العراق، وعمليات التقييم المتبادل المشتركة مع مجموعة العمل المالي لدولة الكويت وسلطنة عمان.

الاجتماع الثالث والثلاثون لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات

عُقد الاجتماع الثالث والثلاثين لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يوم الخميس الموافق 19 مايو 2022م، وذلك على هامش أعمال الاجتماع العام الرابع والثلاثين للمجموعة، وناقش عدداً من المواضيع الهامة، من أهمها الاستماع لتحديث بخصوص مشروع التطبيقات حول استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في أنشطة تمويل الإرهاب. وفي مجال المساعدات الفنية، ناقش الاجتماع خطة البرامج التدريبية والجلسات التعريفية لعام 2022م، سير العمل في سبيل إنجازها وتنفيذها بالتنسيق مع الدول والجهات المانحة. كما وقف الفريق على سير العمل بمشروع منصة التعلم الإلكتروني الخاصة بالمجموعة، والخطوات التي تم اتخاذها، وأصدر عدد من القرارات في هذا الخصوص، كما تم عرض مصفوفة المساعدات

الفنية والتدريب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح بعد رصد سكرتارية المجموعة احتياجات الدول الأعضاء والتنسيق مع المانحين والمراقبين في هذا الخصوص.

وفي ختام الاجتماع تداول الفريق في شأن تفعيل أولويات الرئاسة من ناحية إنجاز تقييم إقليمي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لما لأهميته بتحقيق المنفعة ولإثراء الخبرة لدى الدول الأخرى، بالإضافة الى تحديث دراسة الوقف التي قامت بها المجموعة في سنة 2015م بما يتماشى مع التوصية 25 والتعديلات التي حدثت بتعديلات بمعايير مجموعة العمل المالي، وغيرها من أجل رسم أولوية استراتيجية واضحة تحقيقاً للفعالية لدول المجموعة.

الاجتماع الرابع عشر للجنة المخاطر

عقدت لجنة المخاطر اجتماعها الرابع عشر يوم الثلاثاء الموافق 17 مايو 2022م، افتراضياً، على هامش الاجتماع العام الرابع والثلاثون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث ناقش الاجتماع عدداً من المسائل الهامة المتعلقة بفهم وتحديد وتقييم المخاطر. وقد استعرض الاجتماع تقرير التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في مجال مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، وطرح التوصيات التي من شأنها معالجة ومواجهة هذه التحديات. ومناقشة برامج المساعدات الفنية والتدريب ورفع الوعي المقدمة في مجال المخاطر خلال العام الحالي وذلك بالتعاون والتنسيق مع فريق المساعدات الفنية والتطبيقات لدى المجموعة. كما تضمن الاجتماع استحداث جلسة حوارية حول "تقييم التوصية الأولى والنتيجة المباشرة الأولى" ودعوة الخبراء الإقليميين والدوليين للتحدث ومناقشة الموضوعات المتعلقة بها، إلى جانب تقديم العروض في المجالات المتعددة للمخاطر من قبل دول المجموعة الأعضاء والجهات المانحة والمنظمات ذات العلاقة.

الاجتماع الثاني والعشرون لمنتدى وحدات المعلومات المالية

عقد منتدى وحدات المعلومات المالية لقاءه الثاني والعشرين يوم الأربعاء الموافق 18 مايو 2022م، وناقش خلال جلساته عددا من الموضوعات ذات الأهمية منها متابعة انضمام وحدات المعلومات المالية لمجموعة إيجمونت والتعاون معها والتوصية بدراسة المعوقات التي تسبب في تأخير عملية الانضمام وأفضل الطرق لتذليلها وتبادل الخبرات من واقع أفضل الممارسات، وآليات بناء وتعزيز قدرات وحدات المعلومات المالية كما ناقش المنتدى تقدم وحدات المعلومات المالية لاستكمال إجراءات العضوية بمجموعة إيجمونت، كما ناقش المنتدى التقنيات المالية الحديثة وأهميتها في عمل وحدات المعلومات المالية واستعراض تجارب والدروس المستفادة منها. كما تم مناقشة مقترح تطوير منتدى وحدات المعلومات المالية.

الاجتماع العام الخامس والثلاثون

عقد الاجتماع العام الخامس والثلاثون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) يومي 24 و 25 نوفمبر 2022م بمدينة الرباط، بالمملكة المغربية، حيث افتتح بكلمة من معالي السيدة/ نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية بالمملكة المغربية، وسعادة الدكتور/ جوهرة النفيسي- رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، رئيس الهيئة الوطنية للمعلومات المالية بالمملكة المغربية، وسعادة الأستاذ/ سليمان الجبرين - السكرتير التنفيذي لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وترأس سعادة الدكتور/ جوهرة النفيسي- رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، رئيس الهيئة الوطنية للمعلومات المالية بالمملكة المغربية الاجتماع العام الذي شهد حضور رؤساء الوفود، وخبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وتمويل انتشار التسليح من الدول الأعضاء، بالإضافة إلى خبراء من الدول والجهات الدولية المراقبين بالمجموعة وعلى رأسها مجموعة العمل المالي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومجموعة إيجمونت.

وتمت مناقشة عدد من أوراق العمل منها ورقة إجراءات عمليات التقييم المتبادل والمتابعة المعدلة، وخطة عمل المجموعة للعام 2023م، وخطة البرامج التدريبية والجلسات التعريفية لعام 2023م ومشروع التطبيقات بشأن استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في أنشطة تمويل الإرهاب، والبدء بمشروع تطبيقات جديد حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية. كما تمت الموافقة على أولويات رئاسة الجمهورية الاسلامية الموريتانية للمجموعة لعام 2023م، وتولي الجمهورية اليمنية منصب نائب رئيس المجموعة للعام 2023م.

كما تم استعراض عدد من أوراق العمل ذات العلاقة بالتقييم المتبادل ومنها ورقة إجراءات عمليات التقييم المتبادل والمتابعة المعدلة، إلى جانب مناقشة واعتماد ورقة إحصائية حول توفير الخبراء لعمليات التقييم المتبادل وعمليات المتابعة. كما تم اعتماد الجدول الزمني لعملية المتابعة للجولة الأولى والثانية.

كذلك، تم الوقوف على أهم إنجازات المجموعة في مجال المساعدات الفنية والتطبيقات من ورش العمل والبرامج التدريبية حول مختلف الموضوعات والبرامج التدريبية والجلسات التعريفية الواردة في الخطة التدريبية لعام 2023م وغيرها من المشاريع المستقبلية. وفي مجالات التطبيقات، تم اعتماد تقرير مشروع التطبيقات حول استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في أنشطة تمويل الإرهاب، وتنفيذ مشروع تطبيقات جديد حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كما تناول الاجتماع العام تقارير عدد من فرق العمل التابعة للمجموعة شملت لجنة المخاطر، ومنتدى وحدات المعلومات المالية واستعرض أهم أعمالها من خلال تقارير الرؤساء التي عرضت على الاجتماع بواسطة رؤساء هذه الفرق.

الاجتماع الأربعون لفريق عمل التقييم المتبادل

عقد الاجتماع الأربعون لفريق عمل التقييم المتبادل على هامش الاجتماع العام - الخامس والثلاثون يوم 17 نوفمبر 2022م، وناقش عدداً من الموضوعات الهامة منها مراجعة ورقة إجراءات الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل وعملية المتابعة. وتحديث ورقة توفير الخبراء من المقيمين والمراجعين لعمليات التقييم المتبادل وعمليات المتابعة. والجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية والجدول الزمني، وعرض تحديث عن عمليات التقييم المتبادل القائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية اللبنانية ودولة فلسطين ودولة قطر وجمهورية السودان وجمهورية العراق، وعمليات التقييم المتبادل المشتركة مع مجموعة العمل المالي لدولة الكويت وسلطنة عمان.

الاجتماع الرابع والثلاثون لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات

عقد الاجتماع الرابع والثلاثون لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، وذلك على هامش أعمال الاجتماع العام الخامس والثلاثين للمجموعة يوم 16 نوفمبر 2022م. وقد استعرض الفريق المسودة النهائية الأخيرة لتقرير مشروع التطبيقات حول "استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في أنشطة تمويل الإرهاب"، ومشروع التطبيقات الجديد حول "غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية"، والبدء بالنسخة الخامسة من تقرير التطبيقات الدوري بالمجموعة وأهمية الحالات العملية للمساهمة في إخراج المشروع بصورة جيدة. كما تم استعراض خطة البرامج التدريبية، والجلسات التعريفية لعام 2022م، وموقف تنفيذ البرامج المدرجة فيها. كما تم استعراض مشروع منصة التعلم الإلكتروني الخاصة بالمجموعة.

الاجتماع الخامس عشر للجنة المخاطر

عُقد الاجتماع الخامس عشر للجنة المخاطر بتاريخ 13 نوفمبر 2022م الذي ناقش برامج المساعدات الفنية والتدريب في مجال المخاطر، وكذلك تضمن جلسة حوارية مع عدد من الخبراء بالمنطقة حول تطبيق النهج القائم على المخاطر في التقنيات الحديثة، ومشاركة عدد من العروض من قبل الدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي تهدف إلى تبادل المعرفة بين دول المجموعة، واستعراض دليل مجموعة العمل المالي حول النهج القائم على المخاطر لقطاع العقارات. كما تم حث الدول الأعضاء على تطبيق متطلبات النهج القائم على المخاطر حسب متطلبات التوصية 15 ومتابعة المخاطر الناشئة.

الاجتماع الثالث والعشرون لمنتدى وحدات المعلومات المالية

عقد منتدى وحدات المعلومات المالية بالدول الأعضاء في المجموعة لقاءه الثالث والعشرين يوم 11 نوفمبر 2022م، بحضور السكرتير التنفيذي لمجموعة إيجمونت والذي أكد على دعمه لوحدة المعلومات المالية من دول المجموعة غير الأعضاء في مجموعة إيجمونت وأهم الخطوات المتخذة للانضمام وتذليل الصعاب وتسهيل انضمامها للمجموعة. كما تم استعراض تجارب عدد من الدول الأعضاء في المنتدى بشأن موضوع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات حول "تعزيز التعاون بين وحدات المعلومات المالية والجهات المكلفة وطنياً بمكافحة الفساد"، وجلسة خاصة باختيار الحالة العملية الفائزة بمسابقة الحالة العملية النموذجية لعام 2022م، والتي تم إطلاق أول نسخة منها على هامش المنتدى.

الاجتماع الثامن لمنتدى خبراء مكافحة الإرهاب

عقد منتدى خبراء مكافحة الإرهاب اجتماعه الثامن بتاريخ 15 نوفمبر 2022م، حيث تناول الاجتماع خطة عمل المنتدى لعام 2023، وعرضه من قبل مكتب الأمم المتحدة لمحاربة المخدرات والجريمة حول مواضيع تهم المخاطر والطرق والاتجاهات والتحديات وأفضل الممارسات في الكشف ومنع عمليات تمويل الإرهاب، وكذلك، تم تبادل الخبرات خلال هذا اللقاء في مجالات التحقيق المالي الموازي فيما يتعلق بجرائم تمويل الإرهاب.

ثانياً: التنسيق والتعاون مع مجموعة العمل المالي والجهات الإقليمية والدولية الأخرى خلال العام 2022م:

تبذل المجموعة جهوداً حثيثة على المستويين الإقليمي والدولي من أجل الارتقاء بعلاقات العمل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح، وذلك عبر المشاركة والمساهمة في النشاطات والفعاليات والتنسيق والتواصل مع مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظيرة والجهات الإقليمية والدولية الأخرى، حيث شهدت هذه العلاقات تطوراً ملحوظاً على الصعيدين الإقليمي والدولي خلال العام 2022م، وبصفة خاصة مع بعض منها مثل مجموعة العمل المالي، ومجموعة إيجمونت لوحدة الإخبار المالي ومركز الريادة التابع لها، وهيئة الأمم المتحدة بإدارتها المتخصصة وغيرها من الجهات، فضلاً عن التواصل مع دول وجهات مانحة لتقديم المساعدات الفنية والتدريب للدول الأعضاء بالمجموعة. فيما يلي نستعرض أهم الملامح والنشاطات التي اضطلعت بها المجموعة كما جاء أعلاه في هذا الجزء من التقرير:

التنسيق والتعاون مع مجموعة العمل المالي

خلال العام 2022م شاركت المجموعة في العديد من الفعاليات المشتركة مع مجموعة العمل المالي، والتي شملت اجتماعات عامة واجتماعات فرق العمل، وورش عمل وبرامج تدريبية، وزيارات ميدانية لعمليات التقييم المتبادل. وقد كانت مشاركة المجموعة على النحو الآتي:

1. الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي FATF واجتماعات فرق العمل والتي عقدت ثلاث مرات خلال عام 2022م.
2. الاجتماع الافتراضي للفريق المؤقت لمراجعة الاستراتيجية لدى مجموعة العمل المالي، وذلك خلال الفترة 25-26 يناير 2022م.
3. نظمت سكرتارية المجموعة بالتنسيق مع مجموعة العمل المالي ورشة المعايير الدولية الصادرة من مجموعة العمل المالي والتي عقدت مرتين 12-8 مايو 2022م والاخرى في 26 سبتمبر الى 6 أكتوبر 2022م.
4. نظمت سكرتارية المجموعة بالتنسيق مع مجموعة العمل المالي ورشة العمل المشتركة لتدريب وتأهيل المقيمين والتي عقدت مرتين 23 مايو الى 2 يونيو 2022 م والاخرى بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والتي عقدت في 25-29 سبتمبر 2022م.
5. استضافت سكرتارية المجموعة ورشة العمل المشتركة بين مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية التي تعمل على غرارها خلال الفترة 26 - 30 يونيو 2022م.
6. الطاولة المستديرة لمجموعة العمل المالي ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية (انتربول) خلال الفترة 12 - 13 سبتمبر 2022م

التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية

1. الاجتماع العام واجتماعات فرق العمل لمجموعة إيجمونت خلال الفترة من 10 - 15 يوليو 2022م .
2. جلسة تعريفية حول "إدارة مخاطر العقوبات" بالتعاون مع الجمعية الدولية للامتثال وذلك بتاريخ 27 يونيو 2022م.
3. جلسة حوارية حول "مخاطر استغلال التقنيات الحديثة في جرائم غسل الاموال (الاصول الافتراضية، الرموز غير القابلة للاستبدال، العملات المستقرة وغيرها)" بالتعاون مع مجموعة إيجمونت خلال 6-7 سبتمبر 2022م.
4. الجلسة التعريفية حول تعزيز الشفافية حول المستفيد الحقيقي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي خلال الفترة 30-31 أكتوبر 2022م.
5. اجتماع منتدى الخبراء حول إطلاق مشروع التقييم الاقليمي لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب بالتعاون مع مركز الامم المتحدة لمكافحة الارهاب والذي عقد في 23 نوفمبر 2022م.
6. ورشة عمل حول التعاون الدولي وآلية إعداد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة والتجميد والمصادرة واسترداد الموجودات بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي خلال الفترة 3-5 ديسمبر 2022م.
7. المؤتمر الإقليمي المنظم من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خلال الفترة 4 - 6 سبتمبر 2022م.
8. ورشة عمل حول المنهج القائم على المخاطر على المؤسسات المالية والاعمال والمهن غير المالية المحددة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وصندوق النقد الدولي خلال الفترة 13-15 ديسمبر 2022م.

مشاركات إقليمية ودولية أخرى للمجموعة خلال العام 2022م

1. الاجتماع الثاني والعشرون لفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية لصندوق النقد العربي، وذلك خلال الفترة 26 - 27 يناير 2022م.
2. المؤتمر الإقليمي الثالث عشر حول الالتزام ومكافحة غسل الأموال المنظم من قبل البنك المركزي السعودي في الرياض، المملكة العربية السعودية، بتاريخ 30 يناير 2022م.
3. ورشة عمل حول "العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح واستخدام الأصول الافتراضية" بدعوة من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي أقيمت في دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، في

الفترة 16 - 17 فبراير 2022م.

4. ورشة مكافحة غسل الأموال في القرن الواحد والعشرون بدعوة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والمقامة في المنامة، مملكة البحرين وذلك خلال الفترة 13 – 15 مارس 2022م.
5. ورشة تعزيز التعاون القضائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: القضاة والمدعون العامون في طليعة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنظمة من قبل معهد سارا كوزا الدولي، وذلك خلال الفترة 22 - 24 مارس 2022م
6. الاجتماع التنسيقي بين المجموعات الإقليمية التي تعمل على غرار مجموعة العمل المالي ومع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي خلال الفترة 17 – 20 يونيو 2022م.
7. المؤتمر الإقليمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنظم من قبل المجلس الأوروبي خلال الفترة من 22 – 23 يونيو 2022م.
8. الدورة السادسة والأربعين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بتاريخ 18 سبتمبر 2022م.
9. قمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمخاطر الرابعة عشرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنظمة من قبل المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالإمارات العربية المتحدة بتاريخ 25 أكتوبر 2022م.
10. ورشة عمل إعادة بناء الثقة في القطاع البنكي اليمني المنظمة من قبل المفوضية الأوروبية خلال الفترة 26 – 28 أكتوبر 2022م.

القسم الثالث: بناء وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعمل المجموعة على بناء أطر قوية وفعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح في المنطقة، وتسلك المجموعة في هذا المسعى عدة طرق من أهمها، متابعة التزام الدول بتطبيق المعايير الدولية من خلال عمليات التقييم المتبادل، وعمليات المتابعة اللاحقة للتقييم المتبادل بشتى أنواعها.

كما تقوم المجموعة بتحديد الموضوعات ذات الطبيعة الإقليمية المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح من خلال مشاريع التطبيقات، وإيجاد أفضل الحلول لمواجهتها، ونشر الوعي حول طرق واتجاهات وأساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح والتطبيقات المرتبطة بها، والسعي في هذا الإطار لتفعيل التعاون المشترك مع المجموعات النظيرة والمنظمات الدولية وتبادل الخبرات معها.

وبجانب دراسة موضوعات التطبيقات، هناك أهمية خاصة للمساعدات الفنية والتدريب في دعم ومساندة دول المجموعة على المستوى الإقليمي أو الوطني في رفع مستوى التزامها بالمتطلبات الدولية ومن أجل بناء وتعزيز قدرات الجهات والمؤسسات المعني لديها. وقد تشمل أهم أدوات المساعدات الفنية: مراجعة التشريعات وصياغتها، وعقد ورش عمل لزيادة الوعي ولتدريب الموظفين المعنيين، وبناء قدرات الجهات المعنية، وإصدار منشورات وأدلة استرشادية متخصصة.

كذلك تغطي المساعدات الفنية مواضيع أساسية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح بهدف تعزيز عمليات مكافحة، وعلى سبيل المثال: تقييم المخاطر، وتطوير استراتيجيات وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، وتعزيز التشريعات وعمل المؤسسات القائمة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، ورفع قدرات وكفاءات وحدات المعلومات المالية والجهات الإشرافية والجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية.

وبناءً على ما سبق، نستعرض فيما يلي أدناه أهم الأحداث والتطورات على صعيد المجموعة في هذا الخصوص خلال العام 2022م، في مجالات التقييم المتبادل والمساعدات الفنية والتطبيقات:

أولاً: في مجالات التقييم المتبادل:

عملية التقييم المتبادل وعملية متابعة الدول الأعضاء بالمجموعة

بناء على إجراءات المجموعة ووفقاً للمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي في العام 2012م وتعديلاتها والمنهجية الصادرة في العام 2013م وتعديلاتها، تقوم المجموعة بإجراء عملية التقييم المتبادل لتقييم نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح لدى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتزامها الفني بالتوصيات الأربعين وفعالية نظمها. وقد شهدت سنة 2022 بدء إجراءات عملية التقييم المتبادل بصفة استثنائية لعدد مهم من الدول: الجمهورية اللبنانية ودولة فلسطين والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ودولة قطر وجمهورية السودان وجمهورية العراق.

وفيما يتعلق بعملية المتابعة (العادية أو المعززة)، تقوم المجموعة بمتابعة التقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء من أجل التأكد من استمرار تطوير نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها، وتحفيزها وحثها على معالجة أوجه القصور المشار إليها في تقارير التقييم المتبادل واتخاذ الخطوات اللازمة ضمن مواعيد زمنية معقولة فيما خص الإجراءات ذات الأولوية والإجراءات الموصى بها كما تم تحديدها في تقرير التقييم المتبادل.

وخلال العام - 2022م اعتمد الاجتماع العام - سبعة تقارير ضمن عملية المتابعة المعززة وهي: ثلاثة تقارير متابعة معززة (مع طلب إعادة تقييم درجات الالتزام الفني) في الجولة الثانية وهي: تقرير المتابعة المعززة الثاني للمملكة الأردنية الهاشمية، وتقرير المتابعة المعززة الثالث للمملكة المغربية، وتقرير المتابعة المعززة الثالث للمملكة البحرين. الى جانب أربعة تقارير عملية متابعة معززة (بدون طلب إعادة تقييم درجات الالتزام الفني) وهي: تقرير المتابعة المعززة الثاني لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتقرير المتابعة المعززة الأول لجمهورية مصر العربية، وتقرير المتابعة المعززة الرابع للجمهورية الإسلامية الموريتانية، وتقرير المتابعة المعززة الرابع للجمهورية التونسية. وأوضحت تلك التقارير مدى التقدم الذي حققته هذه الدول في مجال تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء الملاحظات الواردة في تقارير التقييم والمتابعة الخاصة بكل منها.

وبشكل عام يمكن القول إن هناك مجهودات وتطورات كبيرة حدثت على مستوى الدول الأعضاء حيث شهدت تلك الفترة إصدار العديد من القوانين والأنظمة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سواءً لتحسين تجريم غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو لفرض متطلبات جديدة على المؤسسات المالية والأعمال والمهني غير المالية المحددة كمتطلبات العناية الواجبة تجاه العملاء، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، وتفعيل الإجراءات الموصى بها في شق الضوابط، بالإضافة إلى رفع مستوى كفاءة وفعالية مختلف الجهات بما فيها الجهات الرقابية وسلطات إنفاذ القانون، وذلك من خلال تدريب العناصر البشرية لتلك الجهات عبر البرامج التي تقدمها المجموعة أو برامج أخرى متخصصة. كما شهد هذا العام أيضاً إصدار العديد من الإرشادات والتوجيهات للجهات الخاضعة للإبلاغ عن العمليات المشبوهة وعدد من المتطلبات لتعزيز أنظمة الجهات الخاضعة المتعلقة بإدارة المخاطر والكشف والتحقق من المعلومات والبيانات المقدمة من العملاء ومتابعة ورصد العمليات غير الاعتيادية والعمليات المشبوهة.

البرنامج الزمني لعمليات التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية

بدأت المجموعة تنفيذ برنامج تقييم الدول الأعضاء للجولة الثانية بهدف التأكد من مدى فاعلية النظم المطبقة، ومدى اتساقها مع المعايير الدولية في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، وذلك وفقاً لمنهجية التقييم الجديدة الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فبراير 2013م) والتعديلات اللاحقة عليها. واعتمد الاجتماع العام الثاني والعشرون الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية من عمليات التقييم المتبادل، حيث سيتم تقييم دولتين إلى ثلاث في كل عام، يتم فيها فحص جميع القوانين والضوابط السارية في الدول الأعضاء الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح وفعالية تطبيقها. وتقوم المجموعة بشكل مستمر بمتابعة التقدم المحرز في تحسين نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الدول الأعضاء، وتقوم الدول بعد خضوعها لعملية التقييم بتقديم تقارير المتابعة خلال فترات زمنية محددة بحسب ما تنص عليه إجراءات التقييم والمتابعة المعتمدة من قبل الاجتماع العام للمجموعة.

وخلال هذه الجولة، اعتمدت المجموعة، إلى نهاية سنة 2022م، جدول تقييم الدول الأعضاء على الشكل التالي:

الدولة	مناقشات الاجتماع العام
الجمهورية التونسية	أبريل 2016م
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	أبريل/مايو 2018م
دولة ليبيا (*)	نوفمبر 2017م
مملكة البحرين	يونيو 2018م
المملكة العربية السعودية	يونيو 2018م
الجمهورية العربية السورية (*)	يحدد لاحقاً

الدولة	مناقشات الاجتماع العام
المملكة المغربية	أبريل 2019م
الجمهورية اليمنية (*)	يحدد لاحقاً
المملكة الأردنية الهاشمية	نوفمبر 2019م
الإمارات العربية المتحدة	فبراير 2020م
جمهورية مصر العربية	مايو 2021م
دولة قطر	فبراير 2022م
الجمهورية اللبنانية	مايو 2023م
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	مايو 2023م
دولة فلسطين	نوفمبر 2023م
جمهورية السودان	نوفمبر 2023م
جمهورية العراق	أبريل/مايو 2024م
دولة الكويت	يونيو 2024م
سلطنة عُمان	أكتوبر 2024م
جمهورية جيبوتي	نوفمبر 2024م
جمهورية الصومال الفيدرالية	أبريل/مايو 2025م

- (1) تم الاتفاق على تأجيل إجراء عملية التقييم المتبادل لليبيا واليمن وسوريا في انتظار تحسن الظروف الأمنية فيها.
 (2) تم تحديد موعد الزيارة الميدانية والمناقشة للتقرير بحسب المواعيد المدرجة أعلاه بالتوافق مع مجموعة العمل المالي.
 (3) تم تحديد موعد الزيارة الميدانية والمناقشة للتقرير بعد مناقشات الاجتماع الأربعون لفريق عمل التقييم المتبادل في 17 نوفمبر 2022م.

آخر التحديات المتعلقة بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح ومنهجية تقييم الالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قامت سكرتارية المجموعة في الاجتماع -الأربعون لفريق عمل التقييم المتبادل الذي عقد 17 نوفمبر 2022م - بتقديم عرض تناول آخر التطورات والمستجدات في المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تضم التعديلات: أولاً: فيما يتعلق بمراجعة التوصية 25 ومذكرتها التفسيرية، المتعلقة بالشفافية والمستفيد الحقيقي من الترتيبات القانونية: وافق الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي في أكتوبر 2022 على نشر التعديلات المقترحة على العموم من خلال موقعها الإلكتروني على أن يتم استقبال الملاحظات لغاية تاريخ 6 ديسمبر 2022، ومن المتوقع أن يتم نقاش التعديلات والملاحظات المطروحة واعتمادها في الاجتماع المقبل في فبراير 2023. بشكل عام، تتضمن التعديلات الجديدة تعزيز معايير التعرف على المستفيد الحقيقي من الترتيبات القانونية للتخفيف من مخاطر إساءة استخدام الترتيبات القانونية ولضمان الوصول بالوقت المناسب إلى معلومات المستفيد الحقيقي منها، هذا وسيتم التطرق بالتفصيل لهذه التعديلات بعد اعتمادها بشكل نهائي. وفيما يتعلق بالنسخة العربية من منهجية التقييم لمجموعة العمل المالي قامت السكرتارية بالعمل على مراجعة شاملة للنسخة العربية لمنهجية تقييم مجموعة العمل المالي.

ثانياً: في مجالات التطبيقات والمساعدات الفنية والتدريب:

❖ التطبيقات:

مشروع التطبيقات حول "استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في أنشطة تمويل الإرهاب"

اعتمدت المجموعة خلال العام 2022م، تقرير التطبيقات حول "استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في أنشطة تمويل الإرهاب"، حيث بدأت المجموعة تنفيذه في أكتوبر 2021م، بهدف إلى فهم كيفية استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في تنفيذ أنشطة ذات صلة بتمويل الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي، والآليات وأفضل الممارسات المتبعة في خفض مخاطر استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في أنشطة تمويل الإرهاب، وإعداد قائمة بالمشورات التي ستساعد المؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة، وجهات إنفاذ القانون وغيرها من الجهات المعنية في التعرف على الأنشطة المشبوهة المرتبطة بأنشطة تمويل الإرهاب. وتنبع أهمية تنفيذ هذا المشروع في هذا الوقت الحرج إلى أن المجموعة لم تجر أية دراسة حول الموضوع منذ آخر تقرير لها حول أفضل الممارسات المتعلقة بالمنظمات غير الهادفة للربح في 2005م، بالتالي هناك حاجة ملحة إلى تحديد المخاطر المرتبطة بهذا القطاع الهام والتأكد من عدم إساءة استغلاله في عمليات تمويل الإرهاب ومراعاة توصيات مجموعة العمل المالي ذات الصلة (التوصية 8 والنتيجة المباشرة 10)، وضمان تطبيق المنهج القائم على المخاطر بصفة خاصة بجانب المعايير الأخرى، والتشديد على عدم تأثير ذلك على عمل هذه المنظمات.

بالإضافة إلى ذلك، تبنت المجموعة تنفيذ مشروع تطبيقات جديد حول "مكافحة غسل الأموال عبر الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، فضلاً عن تحديث دراسة الوقف التي صدرت عن المجموعة قبل أكثر من عقد من الزمان.

❖ المساعدات الفنية والتدريب:

تحديث حول موقف تنفيذ خطة البرامج التدريبية والجلسات التعريفية لعام 2022م

تقوم فلسفة التدريب في المجموعة على أسس تنتهج الفائدة المتوقعة من البرامج التدريبية التي تقدمها المجموعة، وذلك ينبع من أهمية هذه البرامج في تلبية احتياجات الدول الأعضاء في المجموعة من التدريب وبناء القدرات ورفع مستوى الوعي الكافي لفهم مكافحة حالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح، والمساهمة في إعداد هذه الدول للجولة الثانية من عمليات التقييم المتبادل الجارية حالياً، ولمواكبة المتطلبات التي تستجد على الساحة الإقليمية والدولية في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح. أيضاً تمثل برامج التدريب هدفاً أسمى للمجموعة لتنفيذ أهدافها الاستراتيجية وتزليل سياساتها لأرض الواقع مثل خطة العمل التي تم تنفيذها بالاتفاق مع مجموعة العمل المالي، حيث تم فيها إعادة ترتيب أولويات التدريب للتوافق مع متطلبات هذه الخطة ووضع بعض البرامج على رأس سلم الأولويات مثل برنامج المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح، وبرنامج تأهيل وتدريب المقيمين، بالإضافة إلى مخرجات و تحليل أولويات الدول الأعضاء بالاستناد إلى مصفوفة المساعدات الفنية والتدريب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح.

من جانب آخر، فقد تم إعداد تصور يقوم على تنفيذ الخطة التدريبية بتحقيق شي من المرونة في تنفيذها، يراعي إمكانية تنفيذ البرامج التدريبية الواردة في الخطة كيفما تسمح الحال، سواءً تنفيذها فعلياً أي بصفة حضورية، أو عن بعد. فيما يلي نبذة عن البرامج التي تم تنفيذها حسب الخطة التدريبية للمجموعة في العام 2022م، والبرامج التي تم ترحيلها للخطة القادمة 2023م:

1. البرامج التي تم تنفيذها خلال العام 2022م¹:

جلسة تدريبية حول تبادل المعلومات بين وحدات المعلومات المالية، الجهات الرقابية وجهات انفاذ القانون	نفذت في 3 فبراير 2022
ورشة العمل المشتركة لتدريب وتأهيل المقيمين	نفذت في الفترة 8 - 12 مايو 2022
دورة المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي	نفذت في الفترة من 23 مايو إلى 2 يونيو 2022
الجلسة التعريفية حول إدارة مخاطر العقوبات، ما الذي يبحث عنه المنظم فيما يتعلق بالامتثال للعقوبات	نفذت في 27 يونيو 2022
جلسة حوارية حول مخاطر استغلال التقنيات الحديثة في جرائم غسل الأموال (الأصول الافتراضية، الرموز غير القابلة للاستبدال، العملات المستقرة، وغيرها)	نفذت في الفترة 6-7 سبتمبر 2022
ورشة العمل المشتركة لتدريب وتأهيل المقيمين	نفذت في 25-29 سبتمبر 2022
دورة المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي	نفذت في الفترة من 26 سبتمبر إلى 6 أكتوبر 2022
الجلسة التعريفية حول تعزيز الشفافية حول المستفيد الحقيقي	نفذت في الفترة من 30 - 31 أكتوبر 2022
الجلسة التعريفية حول التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن	نفذت في اجتماع لجنة المخاطر نوفمبر 2022م
ورشة العمل حول التعاون الدولي وآلية أعداد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة والتجميد والمصادرة واسترداد الموجودات	نفذت في الفترة 3 إلى 5 ديسمبر 2022
ورشة عمل حول المنهج القائم على المخاطر على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة	نفذت في الفترة 13 إلى 15 ديسمبر 2022

2. البرامج التدريبية والجلسات التعريفية المرحلة لخطة البرامج التدريبية 2023م:

ورشة عمل حول مكافحة تمويل انتشار التسليح وتقييم مخاطرها	سيتم تحديد الوقت والمكان لاحقاً
ورشة عمل حول التحليل الاستراتيجي	سيتم تحديد الوقت والمكان لاحقاً
نقل الأموال عبر الحدود	سيتم تحديد الوقت والمكان لاحقاً

مصفوفة المساعدات الفنية والتدريب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح

تستعرض مصفوفة المساعدات الفنية والتدريب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، احتياجات الدول الأعضاء بالمجموعة من المساعدات الفنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح، والتي يتم تحديدها باستمرار بناءً على الطلبات الواردة من الدول الأعضاء، أو الاستجابة لهذه الطلبات من قبل المانحين.

¹ <https://menafatf.org/ar/information-center>

وبناء عليه، تم التواصل والتنسيق مع المنظمات الدولية ذات العلاقة وعرض احتياجات الدول من المساعدات الفنية حيث قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب UNOCT، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، والمعهد الملكي للدراسات الدفاعية والأمنية RUSI موافقتهم وتعاونهم لتقديم برامج المساعدات الفنية لعدد من دول المجموعة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح.

القسم الرابع: تطوير السياسات وضمان الجودة

تقرير المتابعة الأول حول خطة زيادة فعالية المجموعة

أقر اجتماع مجموعة العمل المالي المنعقد بشهر أكتوبر 2021م إتمام المجموعة لخطة تعزيز الفعالية وحثها على الاستمرار بالتواصل مع مجموعة العمل المالي من خلال تقديم التحديث الأول في شهر أكتوبر 2022م لفريق تنسيق الشبكة العالمية (GNCG). وقد تم تقديم التقرير الأول عن تحديث عن التقدم المحرز للمجموعة منذ شهر أكتوبر 2021م، والجدول الزمني لعمليات التقييم المتبادل والمتابعة، وقدرة المجموعة على إجراء عمليات عالية الجودة حتى الانتهاء من جولة التقييم المتبادل، وتطبيقها للتوصيات المقدمة في التقرير النهائي لمجموعة الاتصال (Contact Group). وقد اعتمدت الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي بشهر أكتوبر 2022م تقرير التحديث المقدم الذي أظهر تطورات إيجابية في مسار عمل المجموعة، والاطلاع على الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات المقدمة بالتقرير النهائي. هذا ودعت مجموعة العمل المالي المجموعة لتعزيز استعداد الدول لعملية التقييم المتبادل، وخبرة السكرتارية ووعمها بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة، وأن تقدم المجموعة تحديث آخر بشهر أكتوبر 2023م. وقد تم استعراض التقرير وتوصيات مجموعة العمل المالي في الاجتماع العام الخامس والثلاثون بشهر نوفمبر 2022م. وجاري العمل على استيفاء توصيات مجموعة العمل المالي المذكورة في تقرير المتابعة الأول حول خطة زيادة فاعلية المجموعة..

مشروع زيادة الاتساق بين مذكرة التفاهم والنظام الداخلي

يهدف هذا المشروع إلى تحسين آليات عمل المجموعة من خلال زيادة الاتساق بين مذكرة التفاهم والنظام الداخلي المعتمدة بالاجتماع العام الثاني والثلاثون بشهر يونيو 2021م. ومن هذا المنطلق، حيث تم تصني مرثيات الدول الأعضاء في تعديل مذكرة التفاهم واقتراح التعديلات اللازمة، وذلك لجمع ملاحظاتهم ومرثياتهم حولها على الاجتماع العام للمجموعة وإيضاح المسائل المتعلقة بتعديل مذكرة التفاهم والبنود المتضمنة في النظام الداخلي.

ترجمة الأدلة الإرشادية الصادرة من مجموعة العمل المالي

ترجمة عدد من الأدلة الإرشادية خلال العام 2022م الصادرة من مجموعة العمل المالي للغة العربية بهدف رفع الوعي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومواكبة التطورات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح والتي تمت مشاركتها للدول الأعضاء ونشرها على [الموقع الإلكتروني للمجموعة](#)، كما يتم نشر آخر مستجدات وتقارير فريق تطوير السياسات.



القسم الخامس: القوائم المالية والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022م (المبالغ بالدولار الأمريكي)

31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2022م	إيضاحات	
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
			الموجودات
			الموجودات غير المتداولة
979.86	2046.57	3	آلات ومعدات
6578.12	5664.06	4	الموجودات غير الملموسة
2173.28	6629.63	5	الحق في إستخدام الأصل
9731.26	14340.26		
			الموجودات المتداولة
88532.58	20161.50	6	مساهمات الأعضاء المستحقة
		7	مبالغ مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى
3433.63	2138.69		
521089.80	608801.20	8	رصيد البنك
613056.00	631101.30		
622787.20	645441.60		مجموع الموجودات
			الأموال المتراكمة والمطلوبات
			الأموال المتراكمة
42412.80	42412.80	15	الاحتياطي الاستراتيجي
269088.50	257818.70		الأموال المتراكمة
311501.30	300231.50		
			المطلوبات
			المطلوبات غير المتداولة
31274.55	313772.20	12	منح مؤجلة
38896.82	54714.02	14	حقوق نهاية الخدمة للموظفين
70171.38	860912.22		

		المطلوبات المتداولة	
		10	مصروفات مستحقة وضمم دائنة أخرى
36237.00	10656.59		
202578.60	241734.50	11	دخل مؤجل - الأعضاء
		13	الحصة الجارية من التزام الإيجار
2298.86	6727.77		
241114.50	259118.90		
311285.90	345210.10		
			مجموع المطلوبات
			مجموع الأموال المتراكمة والمطلوبات
622787.20	645441.60		

بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م (المبالغ بالدولار الأمريكي)

31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2022م	إيضاحات	
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
			الإيرادات
346494.90	317197.40	16	مساهمات من الأعضاء
32585.29	10692.69	17	إيرادات أخرى
379080.20	327890.00		
			المصروفات
(235011.00)	(265249.00)	18	التكاليف المباشرة
(3885.96)	(3985.60)	19	المصروفات الإدارية والعمومية
(617.02)	(390.66)	3	الإستهلاك
(1260.73)	(2256.38)	4	إطفاء الموجودات غير الملموسة
(7289.51)	(6592.78)	5	إستهلاك الحق في استخدام الأصل
0.00	(60346.10)	6	مخصص مساهمات أعضاء مستحقة مشكوك في تحصيلها
(364.34)	(339.15)	20	تكاليف التمويل
(248428.00)	(339160.00)		
1306521.10	(11269.80)		(عجز) / فائض السنة



© 2022 مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز القيام بنشر هذا المستند أو إعادة إصداره أو ترجمته، كلياً أو جزئياً دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص.ب: 10881، المنامة – مملكة البحرين (فاكس: +97317530627، عنوان البريد الإلكتروني: info@menafatf.org).